منظومة الهوية وعلاقتها بالديمقراطية في الفكر السياسي

د. رقية سعيد
كلية النخبة الجامعة الاهلية-بغداد

إن قضية الهوية من القضايا المهمة والتي على بناؤها تتشكل أو ترسم صورة المجتمع بكل مضامينه، ولذا فان الهوية تمثل إحساس الفرد بنفسه وفرديته وحفاظه على تكامله وقيمه وسلوكياته وأفكاره في مختلف المواقف، كما تمثل حقيقة الشيء أو تميز الشخص عن غيره وهذا ما يدعو إلى الإلحاح إلى تشكلها من جديد مع المتغيرات الكبرى، ويعد سؤال الهوية والذي تحول في الكتابات العربية إلى هوس أو جرح نرجسي يحتاج إلى معالجة تسترشد بمختلف الانفتاحات في تحليل الخطاب، الفلسفة، والنقد وذلك لوضع سؤال الهوية والاختلاف في إطاره النظري والفكري للعمل على طرح حلول ما يسميه (أزمة الهوية) والتي تشكلت وفقا للأنظمة السياسية والجو المتشنج الذي تعرضت له مختلف البلدان والذي عاشه تحت وطأة الأنظمة التي ربما ساعدت على خلق أزمة الهوية.

إن موضوعة الهوية هو كان في متناول الكثير من المفكرين والفلاسفة حيث إن الطرح الفكري والفلسفي كان نتيجة الاندماج والازدواجية التي تتشكل لأي فرد خاصة وان العصور اللاحقة التي تلت عصر الحداثة والتنوير أصبحت تعتمد على الفرد لا بل أصبح الفرد الشغل الشاغل لأي قضية تطرح ومنها قضية الهوية.

Summery

Identity is one of the important issues that build on or shape the image of society in all its implications. Therefore, identity represents the individual's sense of himself and individuality and preserving his integrity, values, behaviors and ideas in different situations, as well as representing the reality of the thing or distinguish the person from others. The question of identity, which has been transformed in Arabic writings into a narcissistic wound or obsession, needs to be guided by various openings in the analysis of discourse, philosophy, and criticism in order to put the question of identity and difference within its theoretical and intellectual framework to work on solutions to what it calls (crisis). Identity) and T was formed according to political systems and air convulsive suffered by various countries who lived under regimes that might have helped to create an identity crisis.

The subject of identity is accessible to many thinkers and philosophers, as the intellectual and philosophical discourse was the result of integration and duplication that is formed for any individual, especially that the subsequent eras that followed the era of modernity and enlightenment became dependent on the individual, but became the individual preoccupation for any issue raised, including the issue of identity.

الكلمات المفتاحية: الهوية–الوطنية–الديمقراطية–الفكر السياسي–المواطنة

المقدمة

إن سؤال الهوية هو من الأسئلة التي تتجدد دائما في أزمنة المخاضات الصعبة والتحولات الجذرية التي يشهدها المجتمع، والتي بدورها تدعو إلى إعادة هيكلة المسلمات ونظم العلاقات السائدة، حيث إن الهوية تمثل معطى تاريخي له صيرورته الدائمة وهي ليست ثابت مغلق فرغ الزمن من تكوينه، وهذا ما يدعو إلى الإلحاح إلى تشكلها من جديد مع المتغيرات الكبرى، ويعد سؤال الهوية والذي تحول في الكتابات العربية إلى هوس أو جرح نرجسي يحتاج إلى معالجة تسترشد بمختلف الانفتاحات في تحليل الخطاب، الفلسفة، والنقد وذلك لوضع سؤال الهوية والاختلاف في إطاره النظري والفكري للعمل على طرح حلول ما يسميه (أزمة الهوية) والتي تشكلت وفقا للأنظمة السياسية والجو المتشنج الذي تعرضت له مختلف البلدان والذي عاشه تحت وطأة الأنظمة التي ربما ساعدت على خلق أزمة الهوية، وفي هذا البحث نحاول أن نوضح الصورة التي تشكلت بها الهوية وسبل معالجة الأزمات التي تتعرض لها تلك الهوية.

الأسس النظرية للهوية

تأصيل الهوية

إن قضية الهوية من القضايا المهمة والتي على بناؤها تتشكل أو ترسم صورة المجتمع بكل مضامينه، ولذا فان الهوية تعرف بأنها إحساس الفرد بنفسه وفرديته وحفاظه على تكامله وقيمه وسلوكياته وأفكاره في مختلف المواقف، كما تعرف بأنها تمثل حقيقة الشيء أو تميز الشخص عن غيره[١]، وأيضا تعرف بأنها مصطلح مشتق من الضمير ومعناه إظهار صفات الإنسان وحقيقته، وأيضا تعرف بأنها مجموعة من المميزات التي يمتلكها الأفراد وتساهم في جعلهم يحققون صفة التفرد عن غيرهم وقد تكون هذه المميزات مشتركة بين جماعة الناس سواء ضمن المجتمع أو الدولة، وأيضا تعرف بأنها شيء مشترك بين أفراد مجموعة محددة أو شريحة اجتماعية تساهم في بناء محيط عام لدولة ما ويتم التعامل مع أولئك الأفراد وفقا للهوية الخاصة بهم[٢].

إن الهوية تمثل وعاء الضمير الجمعي لأي تكتل بشري ومحتوى هذا الضمير يشمل في الوقت نفسه قيم وعادات ومقومات تكيف وعي الجماعة وإرادتها في الوجود والحياة داخل نطاق للحفاظ على كيانها[٣]. إن التسمية الفلسفية للهوية تعطي بعدا آخرا ولان ذات الإنسان هي هويته وهي كل ما يشكل شخصيته من مشاعر وقيم وآراء ومواقف وسلوك وكل ما يميزه عن غيره من الناس، وحيث عرف (اريكسون) الهوية الشخصية بأنها الوعي الذاتي ذو الأهمية بالنسبة للاستمرارية الأيدلوجية الشخصية وفلسفة الحياة التي يمكن أن توجه الفرد وتساعده في اختيار بين الإمكانيات المتعددة وتوجه سلوكه الشخصي، أما الباحث الانجليزي في علم النفس الاجتماعي (هنري تاشفيل) فيؤكد على إن استعمال مصطلح الهوية الشخصية مقابل مصطلح الهوية الجماعية والقصد هو تعرف الفرد على ميزاته ومقارنته مع الآخرين[٤].

إن الهوية تعد من القضايا التي طرحت من قبل مفكرين حيث يرى (جنكز) إن الهوية تتشكل من مجموعة معاني وهذه المعاني تتشكل اجتماعيا وليست معبرة عن الاختلافات الضرورية بين الناس، كما إن

التغيرات في الهوية وفي الدور الاجتماعي المصاحب لها ترتكز على تمييز عشوائي غير إن تلك التغيرات لها تأثير كبير على هوية الفرد، والهوية وفق رأي (جنكز) هي جزء مكمل للحياة الاجتماعية وهي تتشكل فقط للتعبير عن التـــميز عن الهويات المختلفة الأخرى والتي يمكن ربطها بأناس آخرين والاطلاع على مختلف الهويات، حيث تعطي الهوية إشارة عن الترابط مع الآخر وكيفية التعامل معه، ولان الهوية تمثل جزء حيوي من الحياة الاجتماعية لكونها أداة للتفاعل مع الآخرين الذين بدورهم يحملون في طيات شخصياتهم هويات أخرى(٥).

أما (هول) فيرى في الهوية أنها تتشكل وفق معطيات العصر والزمن بالنسبة للفرد الذي يعيش فيه ، حيث يرى إن مجتمعات ما قبل الحداثة كانت ترى الهوية تتشكل وفق الهياكل التنفيذية المرتبطة بالدين، فهوية الفرد تتشكل وفق موقع الفرد في المجتمع الذي ولد فيه والذي يمثل انعكاس لرغبة الإله. حيث إن الهوية تمثل صورة من سلسلة وجود الناس وفق مراحل مختلفة من الأزمنة، ومع حلول مجتمع الحداثة تغير مفهوم الهوية، حيث أصبحت الهوية

تتشكل وفق ميزتين مهمتين هما: موضوع الفرد كان ينظر إليه كونه غير قابل للقسمة ولكل فرد هويته الخاصة به وهذه الهوية وحدة لا يمكن أن تتجزأ، وثانيهما إن الهوية لكل فرد كانت متميزة، والفرد يشكل جزء من منظومة سلسلة الوجود ويعتبر له أهمية كبيرة وله هويته المتميزة، وطبقا لأفكار (هول) إن هذه الأفكار نشأت لمجتمع الحداثة وبالذات كانت مع عصر الفيلسوف والمفكر الفرنسي (رينيه ديكارت)، حيث يرى (ديكارت) إن هناك فارق أساسي بين الفكر والمادة وينقسم الإنسان وفق رأي (ديكارت) إلى جزأين هما: العقل والجسم، حيث كل إنسان يمتلك العقل وبالعقل يتميز الإنسان عن غيره من الأفراد من خلال عبارته المشهورة"أنا أفكر إذن أنا موجود" فالوجودية تتشكل وفق التفكر الذي يمثل محور العقل والذي بناءا عليه تتشكل هوية الفرد(٦).

وطبقا للطرح السابق فان منظومة الفرد تتشكل وفق مبدأين هما: الفرد في امتلاكه للعقل واستقلاليته في التفكير، واندماج الفرد مع مجتمعه بكل ما يحويه من مضامين التفكر والعقل، هذه المنظومة التي أسسها (ديكارت) أصبحت منظومة أساسية ترسم خطاها لكل الأفكار التي طرحت في المراحل اللاحقة خاصة بما يتعلق بتشكل الهوية، حيث إن الانتقالة الأخرى لعصر التنوير التي كانت ترى تمجيدا للفرد وإنسانيته بحيث أصبح الفرد بكل كيانه وخصائصه يمثل المحور الأساسي لموضوعة الهوية(٧).

إن موضوعة الهوية هو كان في متناول الكثير من المفكرين والفلاسفة حيث إن الطرح الفكري والفلسفي كان نتيجة الاندماج والازدواجية التي تتشكل لأي فرد خاصة وان العصور اللاحقة التي تلت عصر الحداثة والتنوير أصبحت تعتمد على الفرد لا بل أصبح الفرد الشغل الشاغل لأي قضية تطرح ومنها قضية الهوية. ومن هذا نجد إن الهوية هي عملية يتعرف عليها الفرد أو يبنى من خلالها مظاهر جسده سواء كانت حاضرة أو ماضيه وهي ديناميكية تطورية تفسح المجال لان يتعين على القديم استقبال الجديد وان تحل الذاتية محل الاختلاف، ولان الهوية تمثل استمرارية الفرد داخل مجتمعه من خلال التفاعل مع الآخرين أو الاندماج معهم

وهي تمثل حقل متعدد الأبعاد ذو طبيعة جدلية تضم في طياتها متناقضات والاختلافات تتحرك وفق صيرورة دائمة[٨].

إن الطرح الفينومولوجي للهوية يكون أكثر اقتراب منها كون إن اغلب العلوم الأخرى حاولت التقرب إلى الهوية معالجة كل الفجوات التي تعاني منها، حيث تسعى السلطة إلى إدارة المجتمع وضبط الأفراد من خلال التعريف بهويتهم وإعطاء وثيقة محددة لهم حيث من يفقد هذه الوثيقة لا هوية له. لقد حاول علم النفس أن يفسر قضية الهوية من زوايا متعددة أو من خلال كل مرحلة يمر بها الإنسان في مراحل مختلفة من حياته ولكن بصورة لا إرادية كانت الهوية وفق تلك المراحل تتشكل بناءا على منظومة الاستمرارية والحفاظ على الخطوط الثابتة للهوية ومنها خط الوجود، وبعبارة أخرى إن الهوية إذا كانت إحدى خطوطها هو الوجود فان هذا الوجود يمثل الانسجام والتفاعل مع الآخرين، بمعنى إن الهوية لها خط آخر هو الروابط الممكنة مع الآخرين والتي تتشكل وفق الاختلاف أو التطابق مما يصل إلى نتيجة (الاعتراف)[٩].

ووفقا لما تقدم أعلاه إن تأصيل الهوية بمضمونه يتشكل وفق منظومة الفرد وإظهار ميزاته أو بالأحرى جعل الفرد محور الهوية ومضمونها وفقا لطرح الفيلسوف (ديكارت) ، ولكن هذا التأصيل لا يبعدنا عن المنظومة الأساسية أو الجذر الأساسي للهوية والذي يتضمن الطرح الميتافيزيقي الأرسطي، حيث يؤكد (أرسطو) إن جوهر كل شيء يتشكل وفق صورته والصورة بحد ذاتها تمثل هوية الشيء، حيث يميز (أرسطو) صنفين من الوجود، الوجود الجوهري (الماهوي) والوجود غير الجوهري، ويؤكد إن معنى الشيء هو هويته وماهية الشيء ما يقال بذاته سواء كان مركب أو من صورة والمادة هي المكون المادي والمادة تمثل الصورة والصورة هي الجوهر الفعلي لحقيقة الشيء (هويته)[١٠].

وبالانتقال إلى المفكر والفيلسوف الألماني (فردريك هيجل) الذي تأثر كثيرا ب(أرسطو) وفق الطرح الفكري، لكن (هيجل) يرى انه يتجاوز منطق (أرسطو) هو لا يرفض مبدأ الهوية فالوجود هو الوجود والكون واحد والماهية متعددة ومظاهرها متفردة والهوية عند (هيجل) تعني التعدد والتنوع والكثرة، وهو يختلف عن الطرح الأرسطي، ولان وضع الهوية عند (هيجل) لها قالب مختلف، حيث يرى (هيجل) إن الهوية تتضمن جانبين هما: ظاهري (مباشر٠حاضر)، وغير ظاهري(غير مباشر–غائب)، ولان الهوية ترتكز على كل ما هو ظاهري، بمعنى إن الهوية وفق رأي (هيجل) تتشكل من (الكل–الجزء)، والكل يمثل المطلق، والجزء يمثل الفرد، ولان الماهية تتشكل وفق الكل (المطلق) وعند اندماج الكل مع الجزء يتشكل الكوني والشامل (الهوية) والتي بدورها تتشكل من الكل والجزء[١١].

إن الهوية وفق الطرح الهيجلي مختلفة تماما عن الطرح الأرسطي، كون إن (هيجل) يرى إن كل شيء متكون من كل وجزء فالكل هي الماهية وبالاتحاد مع الجزء تتشكل الهوية، على عكس (ارسطو) الذي يرى بان ماهية الشيء هي جوهره والأخير يمثل الهوية، كما إن الطرح الهيجلي يضع كل ما تقدم وفق قالب الصيرورة، الحركة (الدياليكتك) الجدل التاريخي هذه الحركة تمثل الحرية ولأنها تمثل أساس العقل وهي تشكل خط الجدل عند (هيجل)[١٢].

إن هوية (هيجل) هي ليست مستقلة ولأنها تخلو من الاختلاف والاختلاف وفق رأي (هيجل) يعني التعدد والتنوع فهو يختار جانب من هوية الشيء و يهمل جانب آخر ونصل إلى هوية مجردة ولان الهوية المتشكلة وفق الطرح الهيجلي ترتبط بالاختلاف ولكن من جانب واحد والتي تتضمن التنوع والتعدد ليس إلا، ولان تطابق الاختلاف والهوية أمر مسلم به، حيث يرى (هيجل) إن هذا الاختلاف يطلق عليه الجدل السلبي، ولان الأخير يمثل تناقض مع الهوية أي يناقضها مع ذاتها وليس مع الاختلاف لان لا وجود للاختلاف بدون وجود الهوية بل إن الأخيرة تشكل صورة للاختلاف، ولان (هيجل) يرى بان الذات يجب أن تكون متوافقة مع الهوية وغير متناقضة لها، وإذا تناقضت فان الهوية تطرد ذاتها وهو جانب سلبي للهوية [١٣].

إن طرح التأصيل للهوية هو أمر يعود أساسا إلى الطرح الفكري للمفكرين والفلاسفة فمن (أرسطو) إلى (ديكارت) و(هيجل) نرى إن صورة الهوية مختلفة عن كل طرح فكري كما إن الأمر متعلق أيضا بالبيئة لكل مجتمع، ولكن الأمر لم يكن بعيدا عن الطرح للفكر المعاصر.

وهو ما طرحه (دريدا) وفق منظومة التفكيك حيث إن الهوية أخذت حيزا كبيرا وفق الطرح الفكري ل(دريدا)، حيث إن (دريدا) كان يعاني من مأزق الهوية التي تشكلت وفق اعتبارات مختلفة، حيث شكلت هوية مختلفة ومتناقضة في الوقت نفسه، وهذا ما نراه في كتاباته التي عكست مدى التشتت الذي عانى منه، حيث عانى من (اللغة–الانتماء–الهوية–الوطن) كل هذه المعطيات شكلت مأزق بالنسبة ل(دريدا)، حيث يرى إن الهوية متأرجحة ما بين اللغة والانتماء، ولكون إن الهوية تتشكل وفق معطيات انتماء الإنسان إلى وطنه، والوطن يشكل قالب مغلف للهوية التي تقوم على اللغة[١٤].

إن أساس الهوية يقوم على فكر الاختلاف والاختلاف يعد احد آليات التفكيك التي رسمها (دريدا) في لوحة التفكيكية ويعد مرتكز مهم لإستراتيجيته، ويؤكد إن الاختلاف ينطوي على التعدد وتولد المعاني المتكررة ويسحب هذا الأمر على الهوية، والآخر المختلف[١٥]. إن أساس الهوية تتشكل من تلاقح الهويات المختلفة الأخرى، حيث تتكون الهوية الذاتية داخل صراع وضمن العلاقة مع هويات مختلفة أخرى، حيث ينخرط الإنسان في وعي ذاتي عام داخل حقل الهوية نفسها فالهوية الذاتية هي امتداد خيالي لمساحة ونتاج نظام رمزي تأتى الذات لتحتل موقعها ولكن تتغير بفعل تغير الزمان والأشياء والحدود [١٦].

وهكذا فان حقل الهوية يستمد وجوده من المختلف والمتعدد فمن يحدد كل شخص من موقعه الخاص داخل العملية الاجتماعية ولهذا يتحدد التشابك والاختلاف الموجود بين الذات والهوية وضمن الإطار الاجتماعي العام، حيث ذات وهوية كل فرد، تتحد وتندمج مع ذوات وهويات الأفراد الآخرين تشكل بمجموعها منظومة الهوية، كما إن هذا التفاعل والاندماج يتحدد حسب منطق الصراع والاختلاف الذي يميز حقل الهوية[١٧].

إن خطاب الاختلاف كثيرا ما يسبب إشكالية كما هو الحال في خطاب الهوية المغلق، لا سيما حينما يريد استعراض مكوناته داخل سياق من الانسداد

والصراعات الرمزية فالعنصرية هي نتاج عدواني للمطالبة بالهوية بل يشكل الهوس البثويولوجي بالاختلاف والاخـــتلاف عند العنصري لا يمكن تخطيه لأنه بيولوجي أو وطني، أو اختلاف في العرق والعادات والقيم. ولان تسامح الغير (الشبيه–المختلف) يمثل اكبر الفضائل التي تسعف الاتحاد في التمايز وتشجع على التعايش في الاختلاف وعلى مواطنيه داخل خصوصية كل واحد ، بحيث تقبل ذاتك وذات الآخر، وفق عملية مرهونة بالاعتراف (الذات–الآخر–المختلف)[١٨].

التنظير السوسيولوجي للهوية

إن فهم منطق الوقائع الاجتماعية يجب أن يظل هاجس السوسيولوجيا مثلما إن فهم التحولات لا يكون متاحا إلا بواسطتها، فيجب تحديد مشكلات الاجتماع الإنساني وهمومه وطموحاته، وهذا يضعنا أمام الأدوار المهمة التي تقدمها السوسيولوجيا للمجتمع.

ويمكن القول بان الانشغال في الهوية هو ليس عيبا ولا سلوكا مثيرا للانتباه ولأنها تمثل قيم اجتماعية تحتاج إلى جهد إنساني متواصل لصياغتها على شكل حقائق اجتماعية وحضارية، أما من المنظور السوسيولوجي فان الهوية تمثل مفهوم متعدد الجوانب وهي تتعلق بتصورات الناس لأنفسهم، ويتشكل هذا المعنى انطلاقا من خصائص محددة تتخذ المرتبة الأولى على غيرها من مصادر المعنى والدلالة، ومن مصادرها هو الدين، الطبقة الاجتماعية، الطائفة، الجنسية[١٩].

إن الهوية سيرورة وبالتالي قد تشكل في طياتها أزمات كونها حركة تتكون عبر الأزمان فهي تتغير ببطئ وفق عوامل ذاتية وخارجية وهي قضية نسبية وليست مطلقة كون أنها ترتكز على تكوينة المجتمع الذي يستند على قاعدة (الأنا–الآخر) تلك القاعدة التي ترتكز على محور الوعي[٢٠]. ومن المعروف إن الهوية هي مسالة وعي وإدراك يتم عن طريق انعكاسها على الشخص لصورة ذاتية لا شعورية والذي ينطبق على مستوى الحياة (الفردية –الجماعية) وهنا تتشكل الهوية الفردية والهوية الجماعية، فالعلاقة التي تربط بين بعدي الهوية الفردي والجماعي علاقة غريبة وقد تبدو متناقضة في بعض الأحيان، ولأنها تخضع وفق فرضيتين: الأولى/ إن (الأنا) تنشا من الخارج باتجاه الداخل وتتكون في الإنسان بفعل اشتراك الفرد في صور نموذج التفاعل والاتصال مع المجموعة التي ينتمي إليها، ولهذا فان هوية المجموعة لها أولوية أو تأتي في مقدمة عن الهوية الفرد لان هوية الأنا لا تتكون إلا وفق منظومة الاندماج والتواصل والتفاعل مع الآخرين، ولان الهوية تشكل ظاهرة اجتماعية تنشا بفعل المشاركة الاجتماعية[٢١].

إن مجموع الفرضيتين يتكون معنى مزدوج (التكوين الاجتماعي) فالوعي الفردي هو تكوين اجتماعي أي أنه لا ينشأ فقط عن طريق المشاركة الاجتماعية والتفاعل مع المجموعة ، وإنما ينشأ ويكون الجماعة حاملا في طياته الصورة الذاتية للجماعة أو للوعي وعي (نحن) وهو يمثل الفاعل الايجابي لمثل هذه التكوينات الاجتماعية، ومن خلال التفاعل الجماعي بين (الأنا–نحن) أي التفاعل الاجتماعي تتشكل عنصر من عناصر الحضارة أي الهوية الفردية والجماعية من خلال (التفرد–من مبدأ الفردية) و(التموضع من مبدأ الجماعة)، وهو الذي يحدد مسار الحضارة[٢٢].

إن تعدد الهويات يعكس أبعادا من حياة الناس وقد تكون التعددية في الهويات الاجتماعية مصدرا محتملا

للصراع بين الناس لكن الأفراد عادة ينظمون تجاربهم حول هوية أساسية تتميز بالاستمرار عبر الزمن، ولان التعددية تدخل من ضمنها تعددية الهويات ولذا فان التعددية=الهوية[٢٣].

وعلى هذا الأساس فان الهويات الاجتماعية تتضمن أبعادا اجتماعية والهويات المشتركة ترتكز على منظومة الأهداف والقيم والتجارب المشتركة التي تستطيع أن تشمل قاعدة مهمة للحركات الاجتماعية وتشكل بمجملها منظومة للتفاعل والاندماج مع الآخرين. وإذا كانت المعادلة السابقة التعددية=الهوية فان هذه القاعدة ترتكز على محور الاعتراف (الاعتراف بالتعددية = الاعتراف بالهوية)، الاعتراف (الفرد)=الاعتراف (الجماعة)[٢٤].

إن كل المجتمعات البشرية تتميز بحد معين من الفهم المتبادل بين أعضائها وهو ما يساعد على أن يعيش البشر سويا كقاعدة لإشباع الحاجات، بمعنى إن كل فرد من أفراد المجتمع من الضروري أن يتشارك ويتفاعل مع الآخرين وفق منظومة المفاهيم الخاصة بهم والمتضمنة الثقافة نفسها، وإذا كانت الهويات الاجتماعية دليلا على تشابه الأفراد فان الهوية (الفردية) تشير إلى عملية التنمية الذاتية من خلال التفاعل والاندماج مع الآخر، يرســـم هذا الاندمـــاج والتفاعل صورة للعلاقة مع من حولنا من الآخرين وترسم الهوية الفردية من سوسيولوجيا التفاعل والاندماج مع الهوية الجماعية وفق منظومة التعايش السلمي[٢٥].

إن الأدوار المتعددة التي يؤديها الفرد في حياته الاجتماعية يؤدي دورا رئيسا في تشكيل هويته الفردية، ولان الانطلاقة الأولى تكون من قاعدة الأسرة ومن المدرسة وهنا تتشكل هوية الفرد وفقا للمكان والبيئة التي يعيش فيها، ولان البيئة تضفي مجموعة من القيم التي تتمحور نحو توجيه هوية الفرد بالاتجاه الصحيح وهو التعايش والاندماج مع الآخر. وإذا ما كانت صيرورة التفاعل والاستمرار مرتكز مهم لتكوين وتشكل الهوية، فان مضامينها ثابتة والتي تتمثل بالقيم واللغة والتقاليد والعادات الموروثة هذه الثوابت تؤدي دورا في توجيه هوية الفرد[٢٦].

إن التعددية ربما لا تخلق فجوة من النزاعات والصراعات، بمعنى إن ليس كل اختلاف وتعدد يولد صراع، بل إن الفهم الخاطئ أو التعاطي مع مفهوم الاختلاف والتعدد يؤدي إلى خلق مثل هذه الصراعات، كما إن وجود أقليات دينية أو أثنية مثلا أو تعدد الأديان لا يخلق بالضرورة معضلة سياسية أو ربما حتى دينية بل هناك أقليات تسعى للتعايش والاندماج من اجل الحفاظ على هويتها الذاتية وتكوينها ألقيمي من اجل الاندماج السياسي وتحقيق التفاعل.

كما إن شيوع حالة من الاستقرار رغم التعدد والتنوع الاجتماعي هو رهن بصياغة وتشكيل الهوية الوطنية الاندماجية، ولهذا نضع الفرد أيا كان قوميته أو دينه أو مذهبه في قالب المواطن المتساوي في الحقوق والواجبات بغض النظر عن دينه أو طائفته، بمعنى إن الولاء الحقيقي سوف يصب فقط للوطن وليس للانتماءات الفرعية الأخرى ولان تلك الانتماءات لا تولد حالة من التعايش والاندماج لأنها سوف تتقاطع مع الانتماءات الأخرى، لذا فان ترسيخ قاعدة المواطنة سوف تشكل بمجملها الهوية الوطنية[٢٧].

إن الوعي بالانتماء الاجتماعي (الهوية الجماعية) يعتمد على مشاركة الإنسان مع الآخرين وفق (معرفة مشتركة–ذاكرة مشتركة) وهذا يعتمد على مدى التفاعل وتبادل الأفكار والروئ عن طريق اللغة، التي لا تقتصر على الكلمات والجمل وإنما على الثقافة الشعبية والتي تؤطر للتراث[٢٨].

إن اللغة باتت عنصر مهم من عناصر تكوين الهوية، ولان اللغة تمثل فن التخاطب مع الآخر، وهذا بمجمله يشكل آلية التفاعل والاندماج مع الآخرين، ولان اللغة لها طرحها الخاص مع مفكرين منهم (هوسرل) الذي يرى إن اللغة تقوم على مفهومي: العبارة والإشارة، فالعبارة هي التي تعبر عن اللغة والإشارة التي ترمز إلى الدلالة[٢٩].

أما العنصر الأساسي للغة عند (دي سوسير) فهو يتصور بان اللغة تقوم على نظام بنيوي يتشكل أساسا لكل استخدام لغوي، والذي يعني بان للغة بنيان داخلي دال وبنيان خارجي على أساسه تتشكل اللغة وهو المدلول، وشكل المفهوم ل(دي سوسير) منظومة اعتمد عليها في الالسنيات كونها تمثل جانب الدال والمدلول وفق اعتبارات منطقية تقوم على أساسها اللغة[٣٠].

إن فهم الآخر عن طريق اللغة لا يشكل عائقا دونما تحقيق الاندماج والتفاعل داخل تركيبة المجتمع، بل إن ضعف الوعي شكل علاقة تعسفية للحيلولة دون الاندماج مع الآخر، وهي علاقة جدلية بين الذات(الأنا) والموقف من الآخر الذي يخلق تارة حلقة مفرغة من الصراع، وتارة أخرى يولد اندماج وتعايش، ووفق معطيات الصراع أو التعايش تتشكل الهوية[٣١].

إن اللغة تعد ضرورة إذا ما أريد من خلالها الكلام أن يفهم ويحقق غاية معينة، والكلام ضروري لإثبات أركان اللغة، واللغة لا تستقر في الدماغ ولان الكلام هو سبب تطور اللغة، فالانطباعات التي نحصل عليها من الآخرين تجتمع وتؤدي إلى سلوك لغوي، فاللغة والكلام يعتمد احدهما على الآخر مع إن اللغة أداة الكلام وحصيلته ولكن اعتمادهما واحد على الآخر لا يمنع من كونهما شيئين متميزين، ولان اللغة موجودة على هيئة ذخيرة في الدماغ ومجموعة من الانطباعات في كل فرد من أفراد المجتمع، فاللغة وجود لكل فرد وكل مجموعة وهي لا تتأثر برغبة الأفراد الآخرين، فالكلام وسيلة جماعية ومظاهر فردية قصيرة الزمن ونحصل على الكلام من مجموعة الأفعال المعينة[٣٢].

إن العناصر الداخلية والخارجية للغة تمثل الكيان الأساسي لها، وفي مقدمة ذلك إن جميع العلاقات التي تربط تاريخ لغة ما بتاريخ قوم من الأقوام أو حضارة من الحضارات الرابطة القوية بينهما هي اللغة، والروابط بين الظواهر التاريخية وثقافة كل امة تؤثر تأثيرا مباشرا على اللغة، لان اللغة من أهم مقومات الأمة[٣٣].

و تأتي العلاقة بين اللغة والتاريخ السياسي فالحوادث التاريخية لها اثر كبير على اللغة والاستيطان والاستعمار له بصمته الخاصة على اللغة، ولا يقتصر الأمر فقط على الحوادث التاريخية والتي تترك لها بصمة جبارة في لغة الأمم التي يتم احتلالها، بل إن الأمر يتعلق بمؤسسات الدولة من خلال العلاقة بين اللغة وجميع الأنظمة الأخرى مؤسسات الدولة (الكنيسة–المدرسة الخ...)، هذه المؤسسات لها صلة وثيقة باللغة، ولان التطور الأدبي للغة بات أمرا مهما وملحا كفرض على المجتمع،

من خلال التفاعل مع الصالونات والمنتديات الأدبية والتي تمثل نقطة أو محطة عبور للتفاعل والاندماج مع الآخرين عن طريق حلقة الوصل أو جسر العبور إلى الآخر هي اللغة[٣٤].

إن طرح مفردة اللغة تعد من أهم العناصر المكونة للهوية ولان أساس التخاطب والاندماج مع الآخر لا تكون إلا وفق آلية اللغة، ولا شك بان اللغة كانت محط طرح فكري ومنهم (هوسرل)، (دي سوسير)، ولكن البصمة الحقيقية نجدها لدى (دريدا)، الذي بات يولى أهمية للغة ومكانة قصوى، حيث يطرح في كتابه أحادية الآخر اللغوية عن اللغة، الانتماء، المواطنة، الوطن، كلها مفردات باتت تشكل جدل عقيم لدى (دريدا)، ومن هنا طرح تساؤل كيف يمكن للغة أن تكون أساسا للهوية؟ ومن ثم أساسا للمواطنة؟ وهل في مقدور اللغة لحالها أن تشكل ماهية الهوية والمواطنة على حد سواء؟[٣٥].

إن وفق طرح (دريدا) يرى بان الانتماء الحقيقي يكون عن طريق اللغة والتي بدورها تشكل الهوية والأخيرة تشكل الانتماء، ولان معالجته للغة كانت محط طرحه الفكري ومعالجته للغة، ويضع اللغة في مجموعة تساؤلات (الأسئلة المقلقة) وفتح صندوق تلك الأسئلة وإيجاد حلا لها[٣٦].

إن اللغة وفق رؤية (دريدا) تعبر عن الآخر وهو موضوع بحث الهوية، وفي الوقت نفسه تشكل مأزق، ولكن اللغة هي مجرد تمظهر من مظاهر الهوية المأزومة التي لا يمكن أن تنفصل عنها وتمثل الانتماء بكل أشكاله العرقية واللغوية والحضارية ومأزق (دريدا) يكمن في الهوية ولان أساس طرح إستراتيجية التفكيك كانت الهوية وفق بيئة التعدد والتشتت التي تعرض لها المفكر ويجعل من الهوية أزمة خضعت لها الحضارة الغربية وهذه الهوية هي تمثل لحظة الغياب الكامل[٣٧].

وهكذا نجد إن اللغة مثلت خط فكري ل(دريدا) طالما استهوته دهاليز الغربة والهوية والتشتت فلا بد أن نجد إن (دريدا) كرس طفولته وهو يتحدث عن لغة الانتماء تلك اللغة المسلوبة أو لغة المستحيل أو لغة التشتت التي صنعت منه شخص ذا هوية مشتتة[٣٨].

إن الازدواجية تبدو واضحة وفق الطرح السابق أعلاه لكون إن منظومة الهوية تتشكل وفق معطيات لا يمكن إلا أن تؤخذ بعين الاعتبار ومنها اعتبار اللغة ولان أساس التخاطب يكمن في التعبير عن الذات والآخر والذي لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق اللغة.

إن اللغة تعد الحاملة للهوية وتقوم بوظيفة أساسية في تكوين النظام الاجتماعي على اعتبار إن كل نظام اجتماعي ينتج أشكالا ثقافية تتجلى في المؤسسات والقيم وفي طبيعة العلاقات الاجتماعية، والوعي بالهوية سواء على المستوى الفردي أو الجماعي يدفع للبحث عن دليل مطلق لهويته الخاصة وعن إيجاد حل نهائي للتناقضات التي تواجهه في التعامل مع ما هو رمزي[٣٩].

إن اللغة باتت ضرورة ملحة للهوية إذ كيف يمكن التعامل مع الأجنبي والتواصل معه دون لغة؟ أي كيف يمكن التعرف على هويته وقيمه إذا لم يكن عنصر اللغة متوافر؟ وما يميز منظومة الهوية أنها تشكل كلا متكاملا مع اللغة، ولا يمكن الفصل بين اللغة والهوية إذ إن كل وحدة منها تشكل كلا متكاملا للأخرى[٤٠].

إن كل ما تقدم أعلاه وما يتعلق باعتبارات التي تحدد الهوية ومكوناتها والتي تعد في المحصلة النهائية

تشكيلة لصورة الهوية، وإذا كانت الهوية تمثل مجموعة القيم التي يعتاد عليها الفرد أو التي يتربى في ظلها والتي تساهم بشكل نهائي في تكوين شخصيته والاندماج مع المجموعة، إلا أن كل هذه الاعتبارات تتفيئ تحت خيمة الدولة وقوانينها.

وبغض النظر عن وجود أقليات وتعددية دينية أو تعدد في الهويات الموجودة في أي مجتمع، إلا إن كل هذه الاعتبارات تتحدد وفق آلية ترسمها الدولة لصياغة مجتمع قادر على الاندماج وخالي من الصراعات الدموية والتي سببها التقاطع مع باقي الهويات المختلفة الأخرى.

إن شيوع حالة من الاستقرار رغم التنوع والتعدد هو مرهون بصياغة وتشكيل هوية وطنية اندماجية، وتؤدي الدولة دورا هاما في خلق مثل هذا التعايش والاندماج رغم كل الظروف أو المعاناة أو المخاضات التي تمر بها الدولة، بمعنى يقع على الدولة الدور المهم والخطير في الوقت نفسه في غرس قيم المواطنة وجعل الولاء والانتماء للوطن وحده بحيث تتفيئ باقي الانتماءات الفرعية تحت ظله، وبهذا تعمل الدولة على خلق هذا الانتماء الوطني وتعزيز حب الوطن وتنمية روح المواطنة بغض النظر عن الانتماءات والولاءات الفرعية لدى مواطنيها، وهذا يجعلها تعمل تحت خيمة القانون، أي وجود سلطة وولاء أعلى من أي ولاء أو انتماء فرعي[٤١].

علاقة الهوية بالمواطنة والديمقراطية

تفكيك منظومة الوعي وتحديد ممكناتها

إذا كانت الهوية قد شكلت مجموعة من القيم التي تغرس عند الفرد والتي تمثل محور أساسي لتوجيه سلوكه وتفاعله مع الآخرين لتحقيق الاندماج والتعايش، فان هذه المسلمات لا يمكن أن تتحقق مالم تسبق بمعرفة تجاه الآخر، والمعرفة التي نحن بصددها تتمثل بمدى وعي الفرد بمضمون هويته أولا، وآلية حمل لواء تلك الهوية تجاه الآخرين بما نطلق عليه منظومة الوعي.

إن المعرفة قد مكنت الفرد من وعيه تجاه ذاته وخصائصه والتعرف على بناء حضارته، ولكن الأخطر من ذلك هو وعي الفرد تجاه الآخر وآلية التعامل معه وهو وعي قد ينتج الأنانية (الأنا)، تجاه الآخر، وهذا يبدو واضحا كيف إن الحروب ساهمت في تدمير الآخر أو ربما نفيه، وبالتالي فان منظومة الوعي تقوم أساسا على تفكيك الأجزاء المترابطة للوصول إلى خط اللانهاية، وهذا يعتمد على مدى الإدراك الذي يتمتع به الفرد، ولكن الأمر مسحوب على الهوية كون أنها تمثل خط لا نهاية من إدراك الفرد تجاه هويته تارة، وهوية الآخر تارة أخرى، ولهذا تتقاطع منظومة الوعي مع منظومة الهوية في خط اللانهاية، ولهذا فان فالوعي =الهوية[٤٢].

إن الاهتزاز يكمن في آلية وضع الهوية في قالب محدد دون خلطه مع قوالب أخرى، ولكون إن المعرفة والإدراك هي أساس تقوم عليها هوية كل فرد، باتت تلك المعرفة متأرجحة بين مجتمع مثقل بثقافة بعيدة عن تلك القيم التي بنى الفرد هويته على أساسها، ذلك المجتمع الذي يحمل في طياته ثقافة العولمة التي قد تتناقض مع كل المعطيات التي تتضمنها الهوية العربية، ولذا فان التأرجح يبدو واضحا، كون انه يمثل اهتزاز في شخصية الفرد وثباته على قيمه.

والتأرجح يتضمن رهان الهوية بما تحمله في طياتها من لغة، عادات، قيم، دين الخ... وبين ثقافة زمن العولمة،

تلك الثقافة التي تقوم على الانفتاح أو تفرز عناصر الاستبعاد أو الإقصاء كون أنها تتضمن ثورة رقمية واجتياح للقنوات السمعية والبصرية، وأصبحت ثقافة الفرد متأرجحة بين ما يكون وما ينبغي أن يكون، وهو بالتالي مثل تأرجح واهتزاز في هوية الفرد نفسه أو ما نسميه اختلال في الهوية[٤٣].

ويأخذ التأرجح بعدا آخرا في تثبيت معالم الهوية كون انه يستند على الثقافة التي يحملها الفرد، فكيف يمكن استقبال الآخر؟ والتعاطي معه؟ إن تلاقى الثقافات المختلفة والتي قد تؤدي دورا هاما في التفاعل والاندماج حيث يمثل ذلك التلاقى حلقة وصل بين مجمل الهويات المختلفة، من خلال السفر، الدردشة، تبادل الأفكار، تعلم لغات مختلفة وأجنبية تتعاطى بموجبها مع ثقافات أجنبية، هذه المناخات المختلفة قد تسبب اهتزاز في هوية الفرد عندما يتعاطى مع الآخر إلى حد التأثر به. ولهذا فان هذا التعاطي يجب أن يكون محمي بسور الوعي والإدراك وعن مدى حفاظ الفرد على قيمه والتي بالتالي تمثل حفاظ على هويته[٤٤].

إن الوعي يرتبط بالهوية بأي شكل من الأشكال والوعي هو منطلق الحضارة والثقافة، ويمثل الوعي منطلق الهوية وأساس تكوينها، وهو ينتج الهوية ويندرج في بنيتها ويصبح آلية من آليات الإنتاج فيها، وبعد أن تدرك الهوية وتتحقق الشخصية تصبح هي المركز، كما يشكل الوعي انتماء للهوية وربما يرضخ لشروطها في سبيل تكوين محصلة نهائية لهوية مبنية على أسس وقيم تبنى على أساسها المجتمعات المدنية، ولهذا يشكل الوعي جدل مع الهوية لأنه هو الذي يساهم في إنتاجها، ولان الوعي يدخل ضمن منظومة الإدراك والإدراك يمثل وعي بذات الهوية أو يؤطر الوعي الموضوع الخارجي للهوية[٤٥].

إن الوعي يحمل في طياته بعد انطولوجي لان الذات المدركة والواعية هي ذات موجودة وفق فلسفة (ديكارت)(أنا أفكر إذن أنا موجود) والفكر يستخدم العقل، بمعنى إن الفرد هو يعيش حالة الإدراك والوعي، ولكن هذا البعد الانطولوجي قد يبدو مشتتا، ليس السبب مضمون الهوية التي يحملها الفرد، بل إن التلاقح الثقافي مع هوية العولمة جعلت من الفرد العربي يعيش حالة من الاهتزاز والعيش بحالتين في آن واحد، ولان مجتمع المعرفة يجعل الهوية تدخل في ثنائيات متعددة (ماضي–حاضر/أصالة–حداثة/هوية–استلاب الخ...) ولان تأطير الهوية في تلك الثنائيات هو أمر مرهون بحالة الاهتزاز والتأرجح لما يشهده العالم العربي من اختراق خارجي أجنبي (عولمي)، ولان القضايا التي تثيرها الهوية قد تسبب تناقضات في شخصية الفرد العربي بما تحمله من مضمون تجاه الأب، رجل الدين، وضع المرأة في القرية، وضع المرأة في المدينة، وهنا يحدث التأرجح في الهوية[٤٦].

وإذا تجاوزنا كل اعتبارات العولمة باعتبار إن التقدم التقني والتطور التكنولوجي هو من المسلمات التي تأخذ بها المجتمعات المدنية والمتحضرة، فان هذا الأمر قد لا يؤدي بالضرورة المساس بالهوية الحقيقية لكل فرد، ولان حالة التأرجح تكون بالتالي من الممكنات المتاحة لكل فرد، ولان هناك هوية ثابتة ومؤكدة تبنى على أساسها الأوطان، ألا وهي هوية الوطن.

ولان الأمر بات في غاية الأهمية في انه كيف يمكن الحفاظ على الوطن وعدم سحبه على محيط الاهتزاز

والتأرجح، ولكون إن الوطن لا يخضع للتغيير والازدواجية مهما كان هناك اكتساح أو تلاقح أو تقاطع أو تلاقى الثقافات المختلفة الأخرى، إلا أن الواقع فرض أن تكون الأوطان مهتزة أو متداخلة في منظومة القيم سواء في المأكل أو الملبس، ولم تكن هناك هوية واحدة وإنما تعدد هويات لا بل تنوع في الهويات، كذلك أن الأمر بات مفروض على تلك الأوطان أن تتلاقح وتتقاطع مع العولمة كون إن التقدم التقني فرض وجوده على ساحة وارض كل وطن[٤٧].

إن هوية الفرد تتحدد عن طريق الدولة، بمعنى إن الفرد يحقق ذاته داخل إطار الدولة مهما كان موقعه الذي يشغله أو مدى تصوره للدولة، ولان لا مجال لتصور حرية الفرد خارج نطاق دولته، وكل حرية يمارسها الفرد بعيدا عن أنظار الدولة يعد خارجا عن القانون، ويبدو إن كل مهمة تقع ضمن تحديد الطوق الأمني أو ممارسة الأفراد لحقوقهم وحرياتهم يقع ضمن إطار الدولة، ولان الدولة مسؤولة عن توجيه الأفراد أو بالأحرى مسؤولة عن حفظ الأمن

للمجتمع، وتحديد أسس القيم بناءا على طبيعة المجتمع، فهي إذن مسؤولة عن تحديد هوية أفرادها[٤٨].

كما إن الدولة ليست مسؤولة فقط عن توجيه الأفراد وتحديد هوياتهم بناءا على قيم وأعراف المجتمع الذين هم متواجدين فيه، وإنما الدولة تمثل الإطار المرجعي لمؤسساتها التي تبنى سياستها وتحقق سلطتها فيها، وهي بدورها تعبر عن إرادة القانون وتطبيقه وتعمل على الحد من العنف لأنها تعد المسؤولة الأساس في تحقيق امن المجتمع وحفظه، وهي بذلك تصنع المواطن وتحقق أسس الديمقراطية وهي بالتالي تؤسس للمجتمع المدني الذي ينضوي تحت لواء المواطنة[٤٩].

تكوين المواطن

إن تحديد ممكنات الهوية هو أمر يقع على عاتق الدولة لكون أنها تعمل على توجيه الأفراد وغرس قيم المجتمع الموجودين فيه، وبغض النظر عن نوع النظام السياسي الذي تمارسها الدولة على أفرادها، إلا إن للهوية تبقى بصمتها مهما اختلفت الأنظمة السياسية المتواترة على الأفراد. ومن هذا المنطلق نرى إن خلق بيئة للهوية وتحديد معالمها هو أمر ليس بالسهل، كون أنها تعتمد على ما يتربى عليه الأفراد من قيم وعادات ترسم صورة لهويته، ولهذا من الضروري معرفة طبيعة هذه القيم ومدى تأثيرها على الفرد.

تبدأ صورة تحديد الهوية من خلال التفاعل والاندماج مع الآخرين، وهذا ما يؤكد على وجود هويات مختلفة قد يتفق أو يتقاطع معها الفرد، ولذا فان غرس قيم الديمقراطية ونموها هو أمر يمثل نتيجة صراع كون إن غرس قيم الديمقراطية تحتاج إلى تعليم الفرد على تلك القيم والاعتياد عليها، والتعليم يعد أول باكورة لغرس تلك القيم والمتمثلة بالأسرة، ومن ثم المدرسة، بمعنى تهيئة المواطن على تلك القيم[٥٠]. ولذا فان أساس تلك القيم تقوم على مبدأ الحوار أو نظرية الفعل التواصلي مثلما أطلق عليها (هابرماس)، حيث يرى (هابرماس) إن النموذج الفعلي والمتحقق من الديمقراطية هي تلك التي تمكن المواطنين من التعبير عن أفكارهم وانتماءاتهم الثقافية ويمكنهم من التفاهم على اقتراحات مقبولة من الجميع، وهو ما تقوم على أساسه نظرية المناقشة والحوار، وهذه النظرية تربط الديمقراطية

بمفاهيم معيارية تقوم بممارستها سلطة الدولة وفق القانون والتي تقوم على الانتخابات والاستفتاء وهذا ما أكد عليه (ماكس فيبر) في كتابه (العالم والسياسة)[٥١].

لقد كان (هابرماس) يرى في اتيقا المناقشة منطلقا أساسيا للتعددية والاعتراف بالآخر من خلال النقاش العام وتبادل الحوار، ولان تلك المناقشات تقوم على محاور: العولمة، الاعتراف بالهويات الثقافية والسياسية للأقليات المهاجرة إلى أوروبا، الحريات، كل هذه القضايا أثارت بعدا سوسيولوجيا عند (هابرماس)[٥٢].

إن فضاء الديمقراطية يحتاج إلى أفق واسع من قبل الدولة وتدريب المواطن على تلك القيم، وبين استيعاب المواطن نفسه، حيث إن التعبير الديمقراطي الحر والاعتراف بالاختلاف وتداول السلطة هي شروط ضرورية تضمن تصريف الصراعات في الوطن العربي تصريفا سليما، ولذا كيف يمكن أن ننظر إلى الممارسة الديمقراطية داخل المحيط العربي؟، ولان الديمقراطية هي ليست موضوعا للتاريخ ولكنها من ضرورات العصر، لأنها تقوم على مقوم ضروري هو المواطن الذي يتحدد كيانه وهويته عن طريق حقوقه وحرياته والمتمثلة بحرية الرأي والتعبير، والخ... وتمثل الإطار الضروري لتمكين الأفراد من ممارسة حقوق المواطنة من جهة وتبرير شرعية الحاكم من جهة أخرى[٥٣].

إن الديمقراطية تخرج من إطار القطرية والمركزية وتذهب إلى بر التعددية، كون أنها تقوم على الحوار بين طرفين أو أطراف متعددة لأنها ترحب بمساحات المشاركة والتعبير عن رأي الآخر وتأكيد مشاركته مع الآخرين في مناخ الديمقراطية[٥٤]. وليس من الصعوبة بالإمكان تحقيق تلك التعددية التي تقوم على أساسها الديمقراطية كون أنها تمثل تلاقح الهويات المختلفة الأخرى، ولكن من الصعوبة تحقيق التجانس الاجتماعي والإجماع السياسي اللذان يعدان أمران ضروريان لتحقيق المناخ الديمقراطي، لان الانقسامات الاجتماعية العميقة والاختلافات السياسية داخل مجتمعات التعددية تتحمل عبء تحقيق الاستقرار أو الانهيار عند تفعيل قاعدة الديمقراطية[٥٥].

إن تحقيق فضاء الديمقراطية يتم عن طريق تفعيل قناة الرأي العام أو ما نسميه ديمقراطية الجمهور والتي دائما تؤكد على حرية الرأي وتفعيله عن طريق استطلاعات الرأي العام أو إجراء الانتخابات التمثيلية في الدول الديمقراطية، والتي تشكل صورة التظاهرات والاعتصامات من صور تلك الديمقراطية التي تفضي إلى تفعيل حقوق المواطنة[٥٦].

إن مناخ الديمقراطية يثير تناقض بين مسلمات تطبيقها في الغرب وبين تفعيلها عند العرب، وهو احتمال يؤكد على مدى الترابط العقائدي عند العرب وبين توجهات الغرب، وكيفية تحديد مسار التيارات الحزبية الغير مشبعة من أداء السلطة السياسية، وإدارة الدولة، ولان الأمر يتطلب تحديد ممكنات تفعيل الأدوات الديمقراطية والتي تتمثل بما يلي:

١-وضع دستور ديمقراطي.

٢-احترام حقوق الإنسان.

٣-احترام حرية التعبير.

٤-إقرار التعددية السياسية على أسس غير مذهبية تعمل تحت مظلة القانون[٥٧].

إن تحديد صفة المواطن ليس بالأمر السهل وتستدعي المواطنة التلاحم الاجتماعي ووعي الانتماء لا للمدينة فقط وإنما الانتماء إلى الوطن وأيضا للجماعة الاجتماعية المترابطة تحت ظل تاريخ واحد وثقافة واحدة، ولان هذا الانتماء يتطلب توثيق حقوق وحريات المواطن دستوريا لتأمين الأداء الديمقراطي، ولان الدستور يمثل وثيقة مقدسة تقر بالمساواة للمواطنين أمام القانون(٥٨).

إن تلك المعايير تحدد وجهة الديمقراطية التي تصل بالمجتمعات إلى مجتمع صالح يقر بسعادة المواطن المقرة حقوقه في الدستور، ذلك المجتمع الذي ينمو ويتطور بوجود التنمية المستدامة للأفراد، ولان ذلك المجتمع يعمل على تطوير بنية الأفراد وتهيئتهم للعمل السياسي والتجانس والتفاعل مع الآخر يضاف إلى تحقيق الاندماج مع مختلف الهويات، وهو ما نطلق عليه بالمجتمع المدني(٥٩).

ولان للمجتمع الصالح (المدني) أبعادا منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية تلك الأبعاد تؤثر في مدى فاعلية السلطة وإدارتها وتوجيهها للأفراد، لان هذا المجتمع يقوم على أساس المشاركة والتعددية وحرية الرأي والتعبير، وهو ما يمثل ثمرة المجتمع المدني(٦٠).

ولكن يثار تساؤل كيف لمجتمع مدني أن يتألف من أفراد متساوون في الحقوق والحريات ومختلفون في المرجعيات أي اختلاف في الهويات بناءا على التعددية المتكونة فيه؟ إن تحديد

ممكنات المجتمع المدني تأخذ حيزا ابعد من ذلك كون انه أساسا يقوم على حرية الرأي والتعبير هذه الحرية تغلق طريق الاستبداد والأنظمة الديكتاتورية التي قد تستفيد من ضيق أفق المواطنين أو توليد صراعات متطاحنة فيما بينهم(٦١).

إن علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية هي ليست علاقة سهلة كون إن الأخيرة وضعت أسس لقيام ذلك المجتمع المتعدد والمتنوع وجمعت فيه الاختلافات تحت مظلة التساوي أمام القانون، تلك الاختلافات وتعدد الهويات تستظل بخيمة التمدن والشفافية، لأنه بدون المجتمع المدني يصبح الأفراد مجرد أشياء لا تستطيع أن تواجه السلطة والحكام المستبدين، لان أسس قيام المجتمع المدني تقوم على التعددية والمشاركة ومساءلة الحاكم وتفعيل حرية الرأي، وتعبئة الجماهير على الروح الوطنية تلك التي تثمر المواطن واحترام هويته(٦٢).

إن مفهوم الهوية عانى من التشتت خاصة ومع حالة العراق الاستثنائية التي وجهت لهويته ضربات من جهات عدة، ومع أن كثرة الانقلابات والتغيير الذي أصاب الأوضاع السياسية ومع تبدل الأنظمة الحاكمة باتت الهوية أداة بيد تلك الأنظمة، ومع وصول البعث إلى السلطة أصبحت الوطنية أشبه بالمعدومة كون إن الولاء يقدم إلى الشخص الحاكم مع عسكرة السلطة وشخصنتها، لا بل أصبحت المؤسسة العسكرية هي التي تحدد مفهوم الوطن والمواطنة ليس على معايير يستطع الفرد الاعتماد عليها بل أنها معايير تخضع لاعتبارات شخصية، هذه المواطنة والوطنية ترسم مزاجيتها وفقا لأهواء الحزب الحاكم، والأمر مسحوب مع هويات الأقليات الأخرى ومنها الكردية والازيدية وغيرها، ولأنها أصبحت هوية مغلفة ومعلبة بغلاف السلطة الحاكمة، دون تدخل مواطن لمشاركته أو تفاعله معها(٦٣).

إن الهوية العراقية باتت هوية فئوية لم تقم على أسس المواطنة لا بل إن الأنظمة الاستبدادية ساهمت في تعميق ذلك التشتت على حساب المواطن والهويات الأخرى وساعدت في محو تراث وتاريخ تلك الهويات التي ربما لو كانت لها فرصة في الأزمنة السابقة وأخذت حيزا كبيرا للمساهمة لرسمت لوحة من ورود ملونة متمثلة بهويات مختلفة، وبات الأمر معززا مع دخول الهجمة السوداء الشرسة ألا وهو داعش الذي أراد طمس هوية الوطن والمواطن لولا تدخل المرجعية الرشيدة في طمس العدو الشرس وإعادة الوطن إلى هيبته والحفاظ عليه من شراسة داعش وتمزيق هويته وتشتيت هويته وصفوفه وطي صفحته في ظل توجيهات المرجعية وجعل المواطنة خيمة لكل الهويات المؤطرة حقوقها وحريتها في الدستور.

الخاتمة

إن القضايا التي تطرح للنقاش والتي تعد قضايا مهمة قد تكون سبب في تغير أو تحول ديموغرافية البلدان هي قضايا تؤخذ بعين الاعتبار وتعطى لها أهمية وأولوية للحديث، وباتت قضية الهوية من القضايا التي تشغل الكثير من المفكرين والفلاسفة والمحدثين، لا بل إن الطرح الأرسطي والديكارتي وصولا إلى طرح (هيجل) و(دريدا) كل تلك الآفاق شكلت بوتقة مهمة لطرح مفهوم الهوية. وإذا كانت الهوية قد عانت ماعانته من أزمات شكلت خط احمر عبر تغير وتقلب الأنظمة السياسية، إلا أنها أصبحت الشغل الشاغل للحكام خاصة المستبدين منهم، كون إن الورقة الرابحة لنجاح استبدادهم هو التلاعب بورقة الهوية وزرع التشتت بين أفرادها، ولربما كانت هناك معالجات لأغلب الأزمات المطروحة، ومنها إحقاق حقوق الفرد وحرياته تحت ظل الديمقراطية على اعتبار إن خيمة الديمقراطية هي السبيل الوحيد لضم شمل كل الهويات المختلفة والمتنوعة، ولكن أي ديمقراطية! تلك التي تقوم على قاعدة المواطنة وتوثيق حقوق وحريات الأفراد رغم تنوعهم واختلافهم، وباتت حل يشكل نقلة نوعية في تاريخ البلدان العربية منها خاصة، ولكونها تحتاج إلى وقت لاستيعاب كل ما تحويه من هويات مختلفة.

الهوامش

١-المعجم الجامع للغة العربية، تعريف الهوية لغة واصطلاحا، الموقع الالكتروني http://www.almaany.com`dict`ar-ar.

٢-محمد أبو خليف، تعريف الهوية، الموقع الالكتروني http://mawdoo3.com

٣-ابتسام يوسف، مفهوم الهوية وأنواعها، الموقع الالكتروني- www.hdf-iq.org`

٤-المصدر السابق.

٥-حاتم حميد، طبيعة الهوية الاجتماعية في ضوء النظريات السوسيولوجية، شبكة النبأ المعلوماتية، الموقع الالكتروني- http://m.annabaa.org`Arabic.

٦-المصدر السابق.

٧-المصدر نفسه.

٨-محمد نور الدين افاية، الوعي بالاعتراف، ط١، المغرب، المركز الثقافي للكتاب، ٢٠١٧، ص٢٥.

٩-المصدر السابق، ص٢٦.

١٠-رقية سعيد، الفكر السياسي لجاك دريدا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص٩٩.

١١-المصدر السابق، ص١٠٦.

١٢-المصدر نفسه، ص١٠٧.

١٣-المصدر نفسه، ص-ص١٠٨-١٠٩.

١٤-المصدر نفسه، ص١٦.

١٥-عبد الله إبراهيم، معرفة الآخر مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠، ص١١٧.

١٦-محمد نور الدين افاية، الوعي بالاعتراف، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

١٧-المصدر السابق، ص-ص٣٣،٣٢.

١٨-المصدر نفسه، ص-ص٥٦-٥٧.

١٩-علي وتوت وآخرون، المواطنة والهوية الوطنية، بغداد، الحضارية للطباعة والنشر، ٢٠٠٨، ص-ص٢١-٢٢.

٢٠-المصدر السابق، ص٢٢.
٢١-يان اسمن، الذاكرة الحضارية الكتابة والذكرى والهوية السياسية في الحضارات الكبرى الأولى، ترجمة عبد الحليم عبد الغني رجب، ط١، القاهرة، العدد٤٨٦، ٢٠٠٣، ص-ص٢٤١-٢٤٢.
٢٢-المصدر السابق، ص-ص٢٤٣-٢٤٤.
٢٣-علي وتوت وآخرون، المواطنة والهوية الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.
٢٤-المصدر السابق، ص-ص٢٣-٢٤.
٢٥-المصدر نفسه، ص٢٤.
٢٦-المصدر نفسه، ص٢٥.
٢٧-المصدر نفسه، ص٣١.
٢٨-يان اسمن، الذاكرة الحضارية الكتابة والذكرى والهوية السياسية في الحضارات الكبرى، ص٢٥٩.
٢٩-جاك دريدا، الصوت والظاهرة مدخل إلى العلامة في فينومولوجيا هوسرل، ترجمة فتحي انقزو، ط١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥، ٤٥.
٣٠-ليونارد جاكسون، بؤس البنيوية، ترجمة ثائر ديب، سوريا، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص٢٧.
٣١-عامر وتوت وآخرون، المواطنة والهوية الوطنية، مصدر سبق ذكره، ٤٣.
٣٢-فردينان دي سوسير،علم اللغة العام، ترجمة يوئيل يوسف، ط١، بغداد، دار آفاق عربية، ١٩٨٩، ص-ص٣٧-٣٨.
٣٣-المصدر السابق، ص٣٩.
٣٤-المصدر نفسه، ص٣٩.
٣٥-جاك دريدا، أحادية الآخر اللغوية،ترجمة عمر مهيبل، ط١، الجزائر، منشورات الاختلاف، ٢٠٠٨، ص١٠.
٣٦-المصدر السابق، ص١١.
٣٧-محمد سالم سعد الله، الأسس الفلسفية لنقد ما بعد البنيوية، سوريا، دار الحوار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص٢٥٦.
٣٨-أمينة غصن، نواحي ملتبسة في فكر رائد التفكيك جاك دريدا متحولا من الفلسفة الى السفسطة، جريدة الحياة، العدد ١٣٨٦١، ٢٠٠١، ص١٦.
٣٩-محمد نور الدين افاية، الوعي بالاعتراف، ص٣٩.
٤٠-المصدر السابق، ص٤٩.
٤١-عامر وتوت وآخرون، المواطنة والهوية الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص-ص٣٠-٣١.
٤٢-المصدر السابق، ص-ص١١٩-١٣٣.
٤٣-محمد نور الدين افاية، الوعي بالاعتراف، مصدر سبق ذكره، ص١٦٣.
٤٤-المصدر السابق، ص١٦٥.
٤٥-عامر وتوت وآخرون، المواطنة والهوية الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص-ص١١٩،١٢٠.
٤٦-محمد نور الدين افاية، الوعي بالاعتراف، مصدر سبق ذكره، ص-ص١٦٦،١٦٧.
٤٧-المصدر السابق، ص١٦٧.
٤٨-المصدر نفسه، ص-٢٨٤-٢٨٥.
٤٩-المصدر نفسه، ص٢٨٥.
٥٠-جان ميشال دوكونت، الديموقراطية، ترجمة حسين عيسى، ط١، سوريا، دار بترا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص٤٥.
٥١-محمد نور الدين افاية، الحداثة في الفلسفة النقدية المعاصرة نموذج هابرماس، ط٢، المغرب، افريقيا الشرق، ١٩٩٨، ص١٨٩.
٥٢-يورغن هابرماس، اتيقا المناقشة، ومسالة الحقيقة، ترجمة عمر مهيبل، ط١، الجزائر، منشورات الاختلاف، ٢٠١٠، ص٥٢.
٥٣-محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤، صص١٣٠.
٥٤-مصطفى شريف وآخرون، لقاء جاك دريدا الإسلام والغرب، الموقع الالكتروني http://www.magress.com/alittihad/203313
٥٥-ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، ط١، بغداد، الفرات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص١١.
٥٦-ايريك كيسلاسي، الديمقراطية والمساواة، ترجمة جهيدة لاوند، ط١، بغداد، الفرات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص٢١.
٥٧-عبد القادر رزيق المخادمي، آخر دواء الديمقراطية، ط١، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص-٣٧-٣٨.
٥٨-الان تورين، ما الديمقراطية، ترجمة عبود كاسوحة، ط١، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، ٢٠٠٠، ص٤٩.
٥٩-عبد الحسين شعبان، الحكم الصالح والتنمية المستدامة، الحوار المتمدن، العدد١٨٠٤، ٢٠٠٧.
٦٠-حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، بيروت، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص٤١.
٦١-جان ميشال دوكونت، الديموقراطية، مصدر سبق ذكره، ص-ص٥٩-٦٠.
٦٢-حسنين توفيق، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية ورقة قدمت إلى ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢، ص٦٩.
٦٣-صفاء خلف، العراق ما بعد داعش أزمات الإفراط بالتفاؤل، ط١، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٩، ص-ص٨٥-٨٦.